الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

26-25-24 **ذو الحجة** 1438 / 15-16-17 **سبتمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة تنفي ادعاءات لجنة حقوق الإنسان القطرية جملة وتفصيلا

المصدر: جريدة مكة الأحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/613416

واس-جدة
تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ما تثيره اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية بين حين وآخر من ادعاءات حول المساس بحقوق الزوار وغيرهم من حملة الجنسية القطرية في المملكة.
وإذ تنفيها الجمعية جملة وتفصيلا ترغب في التذكير والتأكيد بأنها سبق أن تثبتت من قيام الجهات المختصة بالمملكة بتنفيذ الأوامر السامية الكريمة بتمكين الزوار وغيرهم من القطريين الذين تدعو الحاجة إلى دخولهم أو خروجهم من أراضي المملكة من ممارسة حقوقهم كاملة في إطار ما تسمح به الأنظمة المرعية السارية في هذا الشأن، إضافة إلى وجود لجنة خاصة للنظر في مختلف الحالات الإنسانية الطارئة والبت فيها.
والجمعية إذ تؤكد أن من شأن هذه التعليمات والإجراءات والخطوات الإنسانية التي اتخذتها الجهات المختصة بالمملكة المحافظة على حقوق الجميع وصيانتها بمن فيهم المواطنون القطريون من زائرين وغيرهم، فإنها تأمل ممن لديه شكوى من المواطنين القطريين التواصل معها للنظر في شكواه من أجل دراستها ومعالجتها وفقا للأنظمة والتعليمات السارية.

«الوطنية لحقوق الإنسان" تنفى إدعاءات الدوحة حول المساس بحقوق الزوار القطريين

المصدر: جريدة اليوم الأحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4206387

واس - جدة
نفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، الإدعاءات التى تروجها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية، بين حين وآخر، حول المساس بحقوق الزوار وغيرهم من حملة الجنسية القطرية في المملكة.
وجددّت الجمعية، فى بيان لها، اليوم، تأكيدها بأنها سبق أن أثبتت تنفيذ الجهات المختصة بالمملكة الأوامر السامية الكريمة؛ بتمكين الزوار وغيرهم من القطريين الذين تدعو الحاجة إلى خروجهم أو دخولهم أراضي المملكة من ممارسة حقوقهم كاملة في إطار ما تسمح به الأنظمة السارية في هذا الشأن, إضافة إلى وجود لجنة خاصة للنظر في مختلف الحالات الإنسانية الطارئة والبت فيها.

وأكدت الجمعية أن من شأن هذه التعليمات والإجراءات والخطوات الإنسانية التي اتخذتها الجهات المختصة بالمملكة المحافظة على حقوق الجميع وصيانتها بمن فيهم المواطنين القطريين من زائرين، وغيرهم، منبهة على أنه من لديه شكوى من المواطنين القطريين عليه التواصل مع الجمعية، للنظر في شكواه من أجل دراستها ومعالجتها وفقا للأنظمة والتعليمات السارية.

»حقوق الإنسان": الزوار القطريون يمارسون حقوقهم كاملة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1572687

»عكاظ» (جدةokaz_online@)
دحضت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، ادعاءات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية وما تثيره بين حين وآخر، حول المساس بحقوق الزوار وغيرهم من حملة الجنسية القطرية في السعودية، نافية إياها جملة وتفصيلا.
وأكدت الجمعية أنها سبق أن تثبتت من قيام الجهات المختصة بالمملكة، بتنفيذ الأوامر السامية الكريمة، بتمكين الزوار وغيرهم من القطريين الذين تدعو الحاجة إلى دخولهم أو خروجهم من أراضي المملكة من ممارسة حقوقهم كاملة، في إطار ما تسمح به الأنظمة المرعية السارية في هذا الشأن، إضافة إلى وجود لجنة خاصة للنظر في مختلف الحالات الإنسانية الطارئة، والبت فيها.
وشددت على أن من شأن هذه التعليمات والإجراءات والخطوات الإنسانية، المحافظة على حقوق الجميع، وصيانتها، بمن فيهم القطريون، من زائرين وغيرهم، فإنها تأمل ممن لديه شكوى من القطريين التواصل معها للنظر في شكواه، من أجل دراستها ومعالجتها، وفقا للأنظمة والتعليمات.

جمعية حقوق الإنسان تؤكد على أهمية توفير الحق في بيئة تعليمية مناسبة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1623644

الرياض - سعيد المبارك
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني على أهمية توفير الحق في بيئة تعليمية مناسبة لأبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات بما يضمن تحقيق الغايات المرجوة من التعليم، وذلك بتوفير هذا الحق للجميع، و تقديم محتوى تعليمي يفي بمتطلبات التنمية الاجتماعية للطلاب، ويعزز قدراتهم ومهاراتهم وينمي الشعور بالوطنية والانتماء وبما يكفل احترام وصيانة حقوق الجميع.
كما أكد القحطاني بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد على أهمية تفعيل نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية بشكل عام وفي الجوانب المتعلقة بالمرافق التعليميةبشكل خاص، ومن ذلك السماح للأطفال الذين لديهم إشكاليات بشأن أوراقهم الثبوتية

بالالتحاق بالمدارس، والحرص على ألا يتضرر الأطفال من زيادة ساعات اليوم الدراسي وخاصة في المدارس التي لا تتوفر بها التجهيزات اللازمة لحصص النشاط.
ودعا رئيس جمعية حقوق الإنسان الجهات ذات العلاقة في وزارة التعليم وإدارات التعليم لدعم قادة المدارس و المشرفين فيها لتسهيل قيامهم بمهامهم على أكمل وجه، حيث رصدت الجمعية وجود نقص في المعلمين وفي بعض التجهيزات الأخرى لدى بعض المدارس، مما يقلل من توفير البيئة المناسبة للوفاء بالحق في التعليم على الوجه المطلوب، كما أكد على أهمية متابعة التزام كافة قطاعات التعليم باللوائح المُنظمة لعملها حيث يساهم ذلك في تحقيق الرؤية والخطط الموضوعة مما يحقق جودة المسيرة التعليمية في بلادنا حفظها الله وحفظ قادتها وسدد خطى القائمين على أمر التعليم فيها.

"حقوق الإنسان": نأمل ألا يتضرر الأطفال من زيادة ساعات اليوم الدراسي

الجمعية رصدت وجود نقص في المعلمين وفي بعض التجهيزات الأخرى

المصدر: جريدة سبق الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
أكّد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني؛ أهمية توفير بيئة تعليمية مناسبة لأبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات بما يضمن تحقيق الغايات المرجوة من التعليم، وذلك بتوفير هذا الحق للجميع، وتقديم محتوى تعليمي يفي بمتطلبات التنمية الاجتماعية للطلاب والطالبات، ويعزز قدراتهم ومهاراتهم وينمي الشعور بالوطنية والانتماء وبما يكفل احترام وصيانة حقوق الجميع.
وشدّد بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد على أهمية تفعيل نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية بشكل عام وفي الجوانب المتعلقة بالمرافق التعليمية بشكل خاص، ومن ذلك السماح للأطفال الذين لديهم إشكاليات بشأن أوراقهم الثبوتية بالالتحاق بالمدارس، والحرص على ألا يتضرر الأطفال من زيادة ساعات اليوم الدراسي، وخاصة في المدارس التي لا تتوافر بها التجهيزات اللازمة لحصص النشاط.
ودعا الجهات ذات العلاقة في الوزارة وإدارات التعليم إلى دعم قادة المدارس والمشرفين فيها لتسهيل قيامهم بمهامهم على أكمل وجه، حيث رصدت الجمعية وجود نقص في المعلمين وفي بعض التجهيزات الأخرى لدى بعض المدارس، مما يقلل من توفير البيئة المناسبة للوفاء بالحق في التعليم على الوجه المطلوب.
كما أكّد القحطاني؛ أهمية متابعة التزام قطاعات التعليم كافة باللوائح المُنظمة لعملها حيث يسهم ذلك في تحقيق الرؤية والخطط الموضوعة مما يحقق جودة المسيرة التعليمية في بلادنا - حفظها الله - وحفظ قادتها وسدّد خطى القائمين على أمر التعليم فيها.

جمعية حقوق الإنسان تنفي إيقاف بعض السيدات في المملكة

المصدر: جريدة الوئام الأحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.alweeam.com.sa

الرياض - الوئام
نفت جمعية حقوق الإنسان صحة ما تم تداوله من أخبار حول توقيف بعض السيدات في المملكة العربية السعودية.
وقالت الجمعية، في بيان عبر "تويتر"، إنها تواصلت مع عدد من السيدات اللاتي نشرت أسمائهن في بعض وسائل الإعلام، وثبت عدم صحة ما أشيع عن توقيفهن.
وطالبت الجمعية، وسائل الإعلام التي نشرت الخبر، ضرورة التأكد من صحة أي معلومة قبل تداولها.

حول المساس بحقوق الزوار

جمعية حقوق الإنسان بالمملكة تنفي الإدعاءات القطرية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1623611

الرياض - واس
تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ما تثيره اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية بين حين وآخر من ادعاءات حول المساس بحقوق الزوار وغيرهم من حملة الجنسية القطرية في المملكة، وإذ تنفيها الجمعية جملة وتفصيلا ترغب في التذكير والتأكيد بأنها سبق أن تثبتت من قيام الجهات المختصة بالمملكة بتنفيذ الأوامر السامية الكريمة بتمكين الزوار وغيرهم من القطريين الذين تدعو الحاجة إلى دخولهم أو خروجهم من أراضي المملكة من ممارسة حقوقهم كاملة في إطار ما تسمح به الأنظمة المرعية السارية في هذا الشأن, إضافة إلى وجود لجنة خاصة للنظر في مختلف الحالات الإنسانية الطارئة والبت فيها.
والجمعية إذ تؤكد أن من شأن هذه التعليمات والإجراءات والخطوات الإنسانية التي اتخذتها الجهات المختصة بالمملكة المحافظة على حقوق الجميع وصيانتها بمن فيهم المواطنون القطريون من زائرين وغيرهم فإنها تأمل ممن لديه شكوى من المواطنين القطريين التواصل معها للنظر في شكواه من أجل دراستها ومعالجتها وفقا للأنظمة والتعليمات السارية.
،

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة تنفي ادعاءات لجنة حقوق الإنسان القطرية جملة وتفصيلا

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/540434

واس - جدة

تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ما تثيره اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية بين حين وآخر من ادعاءات حول المساس بحقوق الزوار وغيرهم من حملة الجنسية القطرية في المملكة، وإذ تنفيها الجمعية جملة وتفصيلا ترغب في التذكير والتأكيد بأنها سبق أن تثبتت من قيام الجهات المختصة بالمملكة بتنفيذ الأوامر السامية الكريمة بتمكين الزوار وغيرهم من القطريين الذين تدعو الحاجة إلى دخولهم أو خروجهم من أراضي المملكة من ممارسة حقوقهم كاملة في إطار ما تسمح به الأنظمة المرعية السارية في هذا الشأن, إضافة إلى وجود لجنة خاصة للنظر في مختلف الحالات الإنسانية الطارئة والبت فيها.

والجمعية إذ تؤكد أن من شأن هذه التعليمات والإجراءات والخطوات الإنسانية التي اتخذتها الجهات المختصة بالمملكة المحافظة على حقوق الجميع وصيانتها بمن فيهم المواطنون القطريون من زائرين وغيرهم فإنها تأمل ممن لديه شكوى من المواطنين القطريين التواصل معها للنظر في شكواه من أجل دراستها ومعالجتها وفقا للأنظمة والتعليمات السارية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«ربط إلكتروني" بين محكمة الأحوال الشخصية في جدة و"المديرية العامة للسجون»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24091909

الرياض - «الحياة»
أتمت وزارة العدل الربط الإلكتروني بين محكمة الأحوال الشخصية في جدة مع السجون والإصلاحيات الموجودة هناك، الأمر الذي سيسرع من نظر قضايا الأحوال الشخصية التي يكون أحد أطرافها من السجناء، كما سيسهم في تقليل الجهد البشري.
وأكدت الوزارة أنها تسعى للتوسع بالربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، بهدف تسريع إنجاز القضايا، والارتقاء بجودة الخدمات القضائية، وتوفير جهد المستفيدين وأوقاتهم، وتحقيق العدالة بآليات تقنية مبتكرة، وتسهيل الحصول على الخدمات للمستفيدين، وفتح قنوات تواصل جديدة مع الأفراد، وتحقيق الدقة في تنفيذ الخدمات، وتقليل نسبة المراجعين للمحاكم، إضافة إلى المحافظة على سرية المعلومات، والاستعلام إلكترونياً من دون استخدام المخاطبات الورقية، وإعادة الحقوق لأصحابها بأسرع وقت ممكن. وكشفت الوزارة أن المحكمة والسجون والإصلاحيات في جدة ستعمل غداً على إنجاز معاملاتهم إلكترونياً لطلب السجناء عن طريق النظام الآلي الشامل والاستغناء عن الورق. وسيوفر هذا الربط على المحكمة الكثير من الوقت الذي كان يستغرق للتحقق من أن السجين لا يزال في السجن أو تم اطلاق سراحه، الأمر الذي سيسرع الجلسات القضائية، وستكون دعاوى السجناء منجزة بشكل أسرع آلياً من حيث طلب السجين وتحديد الجلسة وكذلك دقة المواعيد، كما سيضمن الربط الالكتروني الاطلاع على مواعيد انعقاد جلسات السجناء على نحو دقيق، ما سيقضي على بعض السلبيات السابقة في هذا الشأن.
وتعد هذه الخطوة مرحلة أولى للربط الشامل والمتكامل مع المديرية العامة للسجون، وسيتبعها ربط بقية المحاكم.

10آلاف ريال عقوبة تقديم بيانات غير صحيحة لـ"التأمينات الاجتماعية»

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 ذو الحجة 1438هـ - 16 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24074019

جدة - منى المنجومي
علمت «الحياة» أن التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء السعودي أخيراً على المادة 62 من نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تتضمن عدداً من العقوبات الصارمة تجاه كل من يتلاعب في بيانات العاملين لديه والمقدمة للمؤسسة أو يخفيها عنها.
ووفق معلومات (حصلت عليها »الحياة»)، فإن العقوبات تتضاعف بعدد العمال الذين ورد في بياناتهم تلاعب أو إخفاء، إذ نصت المادة 62 المعدلة على «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر يعاقب كل من يخالف أي حكم من

أحكام هذا النظام ولوائحه، بما في ذلك تقديم أي بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن تقديم البيانات التي تطلبها المؤسسة بغرامة لا تزيد على 10 آلاف ريال ويضاعف هذا الحد في حالة التكرار، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة أوالممتنع عن تقديمها.«
ويعاقب صاحب العمل الذي يسجل شخصاً يثبت لدى المؤسسة أنه لا يعمل لمصلحته بغرامة 10 آلاف ريال أو بما لا يتجاوز ضعف إجمالي قيمة الاشتراكات عن المدة التي سجلت للشخص أيهما أكثر، وتتعدد الغرامات بتعدد الأشخاص المسجلين بالمخالفة. وفي حال ترتب على أية مخالفة من المخالفات سواء تقديم معلومات غير صحيحة أو إخفاء المعلومات وتم صرف تعويضات من دون وجه حق فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز مقدار تلك التعويضات مع إلزام المخالف برد ما صُرف منها.
وتشير التعديلات إلى تكوين لجان في مكاتب المؤسسة للتحقق من وقوع المخالفات وما يثبت ذلك، والنظر فيها واقتراح ما يلزم في شأنها وإحالتها إلى محافظ المؤسسة وفي حال عدم الاختصاص بنظر المخالفة فتحال إلى الجهة المختصة، ويجوز لصاحب الشأن الاعتراض على القرار خلال 30 يوماً من تاريخ إبلاغه وفق لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية.
وأجازت التعديلات الجديدة على نظام التأمينات الاجتماعية تضمين القرار الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون نشر القرار بعد تحصنه بمضي المدة المحددة نظاماً أو تأييده من المحكمة المختصة.
ولا يجوز فرض أي من الغرامات المنصوص عليها في هذه المادة على المخالفات التي مضى عليها خمس سنوات فأكثر.

«حقوق الإنسان" تحذر من مخاطر سحب جنسية ابن لاهوم و54 من آل مرة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 ذو الحجة 1438هـ - 15 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24055522

حذرت جمعيات حقوق الإنسان في السعودية والإمارات والبحرين مما وصفته بـ«المخاطر المترتبة على قيام حكومة قطر بسحب جنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم، و54 من عائلته بينهم نساء وأطفال، في سابقة دولية لم يشهدها العالم من قبل، سوى في قطر وحدها التي شردت في 2005 ستة آلاف شخص من القبيلة نفسها.«
وأكدت في بيانات لها كلٌّ على حدة أمس)الخميس) وأول من أمس (الأربعاء) أن «تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بخاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقاً.«
وأعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في بيانها أنها «فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه 54 آخرون من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و18 امرأة في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية من نوعها لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من ستة آلاف من مواطنيها من فخيذة آل غفران وسحبت جنسياتهم من دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.«
وأوضحت الجمعية أن «الأشخاص الـ55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأية محاكمات بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي»، مؤكدة أنه «على رغم أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم، إلا أن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا يمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.«

وأعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن «أسفها واستهجانها هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر معينة»، مشددة على أن »الجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة.«

وطالبت الجمعية «جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم بخاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولا لبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب صدقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.«

ولفتت إلى أن «جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بخاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقاً.«

البحرين: عقاب جماعي

يعكس التخبط السياسي في قطر

استنكر مركز المنامة لحقوق الإنسان أمس قيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم آل مرة وعائلته المكونة من 54 شخصاً، بينهم أطفال ونساء.

وقال المركز في بيان - بحسب وكالة أنباء البحرين -: «إن هذا العقاب الجماعي يأتي على خلفية التسلسل الممنهج للوضع السياسي المتخبط من حكومة قطر ضد مواطنيها»، مشيراً إلى أن «هذا الإجراء يعتبر من أبشع الانتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان والمخالف للقوانين والمعايير الدولية، وخصوصاً أن ما اتخذته الحكومة القطرية من قرار صدر من دون أي مبررات قانونية.«

ودان مركز المنامة لحقوق الإنسان هذا العقاب الجماعي غير المدروس والذي شمل أطفالاً ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر طاول بعض أفرادها الانتقام الممنهج لكونهم مارسوا حقوقهم الطبيعية في حرية التنقل وحرية الرأي والتعبير، وقال: «إن اكتساب الجنسية هو من الحقوق الإنسانية الأصيلة.«

وطالب المركز جميع المؤسسات والمنظمات الإنسانية داخل وخارج قطر بالقيام بدورها ومتابعة أوضاعهم، مؤكداً أن «تعرض أي منهم لأي خطر هو مسؤولية جميع هذه المنظمات، وبخاصة المؤسسة القطرية التي لم تلتفت إلى هذا الانتهاك وأصبحت تنفذ السياسة القطرية وتفتح النوافذ والأبواب السياسية على الحقوقية وتخلت عن الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان.«

الإمارات: القرار القطري

سابقة في انتهاك القانون الدولي

أعربت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان عن استنكارها لقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم، إضافة إلى 54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و18 امرأة، مؤكدةً أمس أنها «خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية وتخالف مبادئ حقوق الإنسان وتعرضهم للشتات والتشريد.«

وقال رئيس الجمعية محمد سالم بن ضويعن الكعبي أمس - بحسب وكالة أنباء الإمارات -: «إن هذه الخطوة سابقة دولية لا مثيل لها»، مشيراً إلى أن «هؤلاء المواطنين القطريين لم يخضعوا لأية محاكمات بل تم سحب الجنسية منهم بشكل مفاجئ، وأصبحوا مشردين بلا وطن ومعرضين للحرمان الكامل من حقوق المواطنة من رعاية صحية وسكن وتعليم وعمل وحرية الحركة وغيرها.«

وأعرب الكعبي عن أسفه لهذا القرار العشوائي الذي شمل أطفالاً ونساء، مؤكداً أن الجنسية هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة .وطالبت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية والحقوقية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاعهم ومساندتهم ودعمهم.

وكانت الجمعية أعلنت عن تأييدها للبيان الصادر في المملكة العربية السعودية، الذي استنكر سحب حكومة قطر المفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه 54 آخرون من عائلته ومن قبيلة آل مرة. وأكد الكعبي أن هذه الخطوة تعد انتهاكاً صارخاً للحقوق القانونية لهؤلاء المواطنين ومخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، حاثاً منظمات حقوق الإنسان الدولية كافة على الاستجابة لدعوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية للقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا والوقوف إلى جانبهم.

وأعرب عن تأييده لمطالب جمعية حقوق الإنسان السعودية بضرورة تحمل جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان في العالم مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه المواطنين القطريين الذين تم سحب جنسياتهم وأصبحوا مهددين بجميع أنواع المخاطر المترتبة على هذه الخطوة.

«نزاهة» تنظم ورشة حول لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1623658

الرياض - راشد السكران
تنظّم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ورشة تدريب إقليمية لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، لمدة أربعة أيام، ابتداء من يوم غدا الأثنين 1438/12/27هـ،الموافق 18 سبتمبر 2017م، بمدينة الرياض.
ويقدم الورشة مختصون في منع الجريمة والعدالة الجنائية من مكتب الأمم المتحدة، وعدد من القضاة والمستشارين في المملكة، ويشارك فيها فريق من الخبراء والمختصين الحكوميين من دول الخليج والدول العربية المجاورة.
وتهدف ورشة العمل إلى تطوير قدرة المشاركين في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال تزويد المشاركين بالخبرة الفنية اللازمة فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية، وتعريفهم بقائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة والإرشادات التوجيهية ذات الصلة؛ وبناء قدراتهم من أجل قيامهم بالتدريب على المستوى الوطني.
وتأتي هذه الورشة انسجاماً مع ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية استعراضها، وفي إطار تنفيذ ما ورد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، بالإضافة لتنظيم "نزاهة" المتضمن عقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

اعتماد وثيقة برنامج التوطين على مستوى مناطق المملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 ذو الحجة 1438هـ - 15 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1623300

لرياض - محمد بن حراص
أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم الجمعة أن وثيقة برنامج التوطين في المناطق تم اعتمادها لدعم وتعزيز التكامل بين الجهات الشريكة من أجل زيادة نسب التوطين المنتج.
ويهدف برنامج التوطين بالمناطق، إلى إعداد الخطط وآليات التنفيذ المتعلقة بتوطين المهن في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بالتركيز على ممكنات كل منطقة، بالإضافة إلى تطبيق قرارات وبرامج التوطين، بما يضمن تمكين الشباب والشابات من فرص العمل، وتعزيز التكامل بين جميع الجهات الحكومية والخاصة، لتطبيق وتنفيذ خطط التوطين المستهدفة، وإيجاد بيئة عمل لائقة ومستقرة، ووضع المحفِّزات والممكنات لتشجيع قطاع الأعمال في المنطقة لتوطين فرص العمل المتاحة.

كما يهدف البرنامج، إلى إيجاد الآليات المناسبة لتنمية وتطوير القدرات والإمكانات المعرفية والمهارية للقوى العاملة، لتكون جاهزة للتوطين بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتدريب والتأهيل.
وتركز آلية عمل اللجان الميدانية، على تنفيذ خطة التفتيش والمتابعة اللازمة لتنفيذ برامج التوطين في المنطقة، والقيام بجولات ميدانية صباحية ومسائية، بشكل يحقق التغطية الكاملة للأنشطة في النطاق الجغرافي المحدد، وإعداد جداول لتحديد الأولوية للأنشطة، لتوجيه الجهد الميداني نحو الأنشطة الأكثر استهدافا بالمتابعة والتفتيش وتزويد أمانة البرنامج بذلك، وتحرير ضبطيات المخالفات في حال عدم الالتزام بقرارات التوطين.
يذكر أن الجهات التي أقرت الوثيقة هي (وزارة الداخلية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بمشاركة وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التجارة والاستثمار، والأمن العام، والمديرية العامة للجوازات(

5161موظف يتظلمون من 11 مشكلة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/540396

سعيدالزهراني - الطائف
نظرت وزارة الخدمة المدنية في 5161 تظلما تقدم بها موظفون من مختلف الوزارات والمصالح الحكومية خلال عام واحد، وتصدرت عمليات التظلم من البدلات القائمة بـ3971 تظلما بنسبة حوالي 77%، فيما كانت التظلمات تتمحور حول 11مشكلة تواجههم منها تحسين المستوى بـ220 تظلما، إلى جانب التقاعد بـ87، وطي القيد بواقع 44 تظلما.

تدشين المركز التأهيلي بسجون الطائف

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/540510

علي عايض - الطائف
دشن مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء فايز بن مستور الأحمري، مؤخرا مركز إشراقة التأهيلي بسجون الطائف، وذلك بحضور مدير السجون بمحافظة الطائف العميد ماجد النفاعي. وقد استحدثت المديرية العامة للسجون المركز، وانطلق في نسخته الأولى من سجون منطقة الرياض، ويهدف إلى علاج النزلاء المقبوض عليهم في قضايا تعاطي المخدرات منذ بدء توقيفهم، وهو عبارة عن جناح بإقامة دائمة للنزلاء المتعافين يقوم على فلسفة المجتمعات العلاجية، ويمثل الجناح مجتمعا مصغرا يتعلم فيه النزيل المسؤولية والمشاركة.

«الشورى» يناقش ضم «الأمر بالمعروف» لـ«الإسلامية»

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19 ذو الحجة 1438هـ - 10 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1572676

عبير الفهد (الرياض@AbeerAlfahad7)
يتوقع أن يعيد مجلس الشورى بعد 8 أيام، وأثناء استعراض وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ملاحظات الأعضاء على التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مناقشة توصية تقدم بها عضو المجلس عطاء السبيتي واثنان من زملائه، وتتضمن دمج الهيئة مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، لتصبح تحت وزارة واحدة، باعتبار فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الناحية الشرعية واجب على كل مسلم، وأن النصوص الشرعية التي تدعم هذه الشعيرة لم تشر إلى وجوب تكوين جهاز أو هيئة ذي كيان مستقل، وقدم عدد من الأعضاء مبررات تدعم توصية السبيتي، ما يشير إلى أنها ستكون مثار جدل في الجلسة المنتظرة.
كما يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب تعديل بعض مواد نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ومقترح مشروع تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية المقدم من أعضاء حاليين وسابقين، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة لمجلس المنافسة، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية.
ويناقش المجلس وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء على التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. وكان عدد من أعضاء المجلس رصدوا ملاحظات على الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وطالبوا بأن يرتقي مجلس إدارتها بدوره الرقابي وحوكمة أعمالها، وتساءلوا عن دور الهيئة الرقابي في الحد من انتشار السلع المقلدة والمغشوشة، وأشاروا إلى أن الهيئة لا تقوم بمهماتها وواجباتها وفق ما هو منصوص عليه في تنظيمها، وطالبوا بأن يكون لها مؤشر لجودة المنتجات المتداولة في الأسواق، ويتوقع أن تثار الكثير من الملاحظات على الهيئة بعد مناقشة التقرير من قبل اللجنة المختصة في مجلس الشورى.

العمل والتنمية : انتهاء فترة منع العمل تحت أشعة الشمس غدا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/14/article_1251391.html

"الاقتصادية" من الرياض
أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن انتهاء فترة منع العمل تحت أشعة الشمس بنهاية يوم غدا الجمعة 24 ذي الحجة الموافق 15 سبتمبر إذ يحظر القرار على جميع المنشآت تشغيل عمالتها في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة الـ 12 ظهرا إلى الساعة الـ3 مساء خلال الفترة الواقعة بين 15 من يونيو إلى نهاية يوم الـ 15 من سبتمبر من كل عام ميلادي.
وقدمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية شكرها لمنشآت القطاع الخاص التي التزمت بعدم تشغيل عمالتها تحت أشعة الشمس خلال فترة الحظر، مؤكدةً حرصها على سلامة وصحة العاملين في القطاع الخاص والعمل على تجنيبهم ما قد يسبب لهم مخاطر صحية وضمان توفير بيئة عمل صحية وآمنة لهم وفق اعتبارات السلامة والصحة المهنية.

وتعمل الوزارة على توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر العمل المختلفة، ورفع مستوى كفاءة ووسائل الوقاية للحد من الإصابات والأمراض المهنية وحماية العاملين من الحوادث، مما سينعكس على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج. وجددت الوزارة دعوتها للتواصل مع هاتف خدمة العملاء على الرقم (19911) أو عبر تطبيق "معًا للرصد" ,وذلك لتلقي أي استفسارات أو شكاوى حول نظام العمل والقرارات المرتبطة بتنظيم سوق العمل.

المرأة السعودية والفتيا.. المشاركة الدينية لم تعد احتكاراً

المصدر: جريدة الرياض 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1623499

د. هتون أجواد الفاسي

أثلج صدور الكثيرات التوصية التي تقدمت بها عضو مجلس الشورى الدكتورة سامية بخاري في جلسته الاثنين 2017/9/10 وكسبها لها بـ107 أصوات أثناء مراجعة التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ونصت على التوصية بـ"فتح أقسام نسائية مستقلة، وتعيين المتخصصات المؤهلات للفتيا بها، مع توفير المتطلبات البشرية والمادية اللازمة لذلك، وإشراك الأكاديميات المتخصصات في العلوم الشرعية في بعض أعمالها، كالاستكتاب في البحوث والمشاركة في المناشط العلمية"، وأيدت د. سامية وصول النساء المتخصصات إلى الفتيا دون قصرهن على الشأن النسوي (صحيفة مكة 2017/9/11).

إن الدلالات التي تحملها هذه التوصية كبيرة، على الرغم من أنها قد تُضيق في نهايتها وتُقصر على الاستكتاب لكننا نتفاءل خيراً. فالدلالات تبدأ بأن المرأة السعودية على أعلى المستويات تحمل الوعي والهم بضرورة المشاركة في القرار الديني الذي بقي طيلة هذه القرون حكراً على الرجل دون المرأة. ويدل على أن مجلس الشورى يحمل الهم النسوي بشكل كبير وإن كان هذا لا يعني أنه مقتصر عليه، فهمه وطني ولكن للمرأة نصيب كبير اليوم من التوصيات مما نحتاج إليها تسليطاً للضوء وتغييراً وتعديلاً. كما يدل على أن هناك انفراجا جديدا أخذ يتشكل في الوعي الجمعي بإمكانية وصول المرأة إلى مراتب الفتيا ولا غبار على ذلك، وإدراكا بأن من حق المرأة المسلمة في دينها أن تكون مشاركة في قضاياه وتحدياته واجتهاداته، مقدمة منظورها الذي كان مفقوداً لزمن طويل .ويدل أيضاً على أننا قادمات إلى عصر جديد من التسامح الديني والتصالح مع المرأة والتعاطي معها على أنها ند وليست تابع تنفذ الأوامر وما تخرج به فتاوى الذكور السابقة، فحسب.

لعل الدلالات تتشعب وتمتد وأقف هنا لأذكر بأن هذا الدين لم ينتشر عبر القارات ويستمر هذه القرون لو لم يكن يحمل معان لم يسبقه بها دين استحق بها هذا التقدم وعلى رأسها معاني المساواة والعدالة، وأذكر أيضاً بأننا تراجعنا كثيراً عن هذه المعاني وتُركت النساء رحمة لكثير من الأهواء التي تستمتع بجعلها في الخلف دوماً عالة على الآخرين لاسيما على إخوتهم من الذكور. لكن لحسن الحظ فإننا في الطريق لتدشين عصر جديد نأمل أن لا يُختطف بدوره باختيار واجهات من النساء يحملن نفس المنهج والتفكير الذي يؤمن بدونية المرأة ويعزز هذا الفكر بالفتيا والخطب والكتابات.

نأمل أن تحمل هذه التوصية المرأة إلى فضاء جديد من الأهلية العلمية والدينية التي تمارسها المرأة في غالبية العالم الإسلامي دون مناقشة، ولعل وصول السيدة حليمة يعقوب يوم الخميس الماضي (2017/9/14) انتخاباً إلى سدة حكم سنغافورة مؤشر على ما تقوم به النساء في العالم حيث المسلمين أقلية أو أكثرية، لكنهن يصلن ولم ينتقص أحد من عقلهن ولا دينهن ويقدن شعوبهن بكل اقتدار.

المرأة والمستقبل!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1572576

عبدالله عمر خياط

..للسيدات في بلادنا وضع لا ملامح له بكل أسف، وما ذلك إلا للرياح التي تحاول حيناً بعد حين أن تعصف بهن وبإمكاناتهن ومساحة الحركة التي يمكنهن أن يشغلنها بتفوق.

وفي ما يلوح لي أن لقادم الأعوام، كما تنبئ طموحات السيدات، مستقبل رائع يتفوقن فيه على الرجال بالقطاع الاقتصادي أو السياحي، أو الاستثماري وبشكل متميز، خاصة إذا استطاعت اللواتي يملكن رؤوس أموال كبيرة كاللواتي لهن في البنوك ودائع بالبلايين، وشاهدي على ذلك ما جاء في خبر نشرته «عكاظ» بتاريخ 1438/11/30هـ جاء فيه:

»إن ودائع النساء في البنوك بلغت 120 مليار ريال، وإن المتحدث باسم البنوك السعودية طلعت حافظ أشار إلى أن المرأة السعودية منافسة قوية للرجال في القطاع المصرفي.«

وأضاف الأستاذ حافظ:

»إن البنوك تعتبر مرشدا ماليا للسيدات والرجال في مجال الأعمال، والمرأة منافس عنيد جدا في مجال الاستثمار، ولم يعد هناك عوائق تمنعها من ذلك، والمصارف تقدم الدعم الكامل للمرأة ماديا، وإداريا، ولوجستيا عن طريق القرض الحسن دون فوائد أو دعم الأسرة المنتجة والتسويق لها.«

..كلام جميل هذا الذي جاء به تصريح المتحدث باسم البنوك الأستاذ طلعت، ولكني أكاد أشك في صحة ما ذكره من أن البنوك تقدم الدعم الكامل للمرأة مادياً وإدارياً عن طريق القرض الحسن ودون فوائد!

وشاهدي على ذلك ما جاء في تصريح رئيسة القطاع السياحي السعودي في اتحاد المرأة المتخصصة التابع لجامعة الدول العربية ومستشارة تخطيط إستراتيجي عزيزة الخطيب، على أن المرأة السعودية تملك إمكانات وقدرات هائلة، وتستطيع أن تتقدم في مجال الاستثمار السياحي إذا ما قدم لها الدعم اللازم.

إلا أنها اتهمت القطاع الخاص بأنه هزيل ويحتاج إلى مرشد. ووجهت الدعوة لرجال الأعمال لمساندة المرأة والوقوف إلى جانبها لتكتسب الخبرة اللازمة وتكمل النواقص الذي قد تحدث في مجال الاستثمار لتتناسب مع تحقيق رؤية 2030 للمملكة.

السطر الأخير:

المرأة ونجاح خطواتها على القطاع الخاص.

كاريكاتير

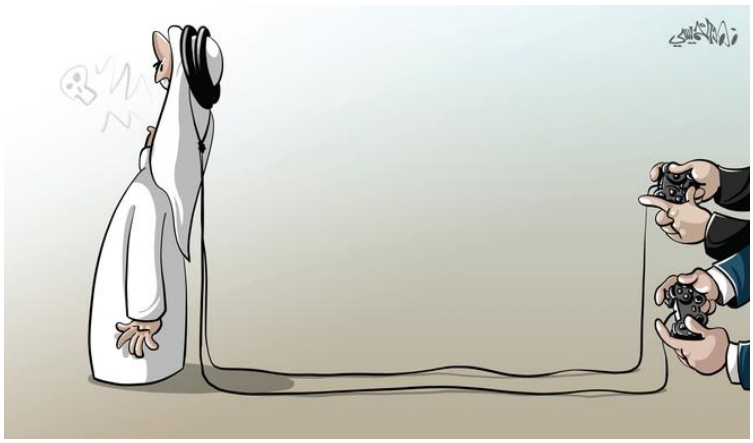	الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 10 سبتمبر 2017م http://www.aleqt.com/2017/09/17
	عكاظ OKAZ نبض الحقيقة المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 ذو الحجة 1438هـ - 17 سبتمبر 2017م http://www.okaz.com.sa/article/1572640